مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص241– ص277 يناير 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

أشهر وجوه تضعيف الأحاديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال الطعن في راويها

د. محمد ماهر المظلوم
كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه
الجامعة الإسلامية بغزة

ملخص: أحمد الله – تعالى- على إنهاء هذا البحث؛ والذي اشتمل على بيان نسب شيخ الإسلام ومنزلته عند العلماء، وكذلك على أشهر وجوه تضعيف الحديث عنده من خلال الطعن في راويه، وكان أهم هذه الوجوه أنه ضعف الحديث لضعف الراوي، أو لجهالته، أو لتركه عند علماء الحديث، أو أنه كذاب عندهم.

وبين البحث بأن الإمام ابن تيمية كان من كبار علماء النقد المعتدلين في الحكم على الحديث، وكان متميزاً بحفظه؛ فكان ينقد الحديث من وجوه عدة ولم يكتفِ بنقده من وجه واحد؛ بل كان يذكر وجوهًا عدة، ووافق في منهجه النقدي في جميع الوجوه التي اشتهر بها أئمة الحديث ونقاده، وظهر نقده للأحاديث كثيرًا في كتبه جميعها؛ وخاصة كتابه منهاج السنة، ومجموع الفتاوى، والفتاوى الكبرى.

والله أسال أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

Most Famous Aspects of Weak Hadith for Shaykh El-Islam Ibn Taymiyyah through His Challenge of its Narration

Abstract: The paper initially presented the genealogy of Shaykh El-Islam Ibn Taymiyyah and his status among scholars. It investigated the main reasons for considering a Hadith as weak through challenging the narration. The most significant weakness for him was to consider a Hadith weak for the weakness of the narrator, his ignorance, disapproval, or taken as a lair, by Hadith Scholars.

Imam Ibn Taymiyyah was found to be of the noted moderate critic scholar of Hadith judgment and he was of distinguished memory. He would criticise a Hadith on different levels, mentioning various aspects in his Hadith challenge. His critical approach in all its aspects corresponded to well-known aspects of Hadith Imams and critics. Furthermore, his Hadith criticism appeared on all his books, particularly, his Minhaj Essunnah, Majmou[c] El-Fatawa, and El-Fatawa El-Kubra.

مقدمة:

إنَّ الحمدَ لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن الله - تعالى- حفظ السنة النبوية كما حفظ القرآن الكريم، فقال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}([1])، والذكر هو الوحي من قرآن وسنة، فكان حفظ الله - تعالى- لسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم-، أن اختار طائفة من العلماء، وهداهم لزوم طاعته من اتباع سبل الأصحاب في لزوم السنن والآثار، فعمر قلوبهم بالإيمان والإحسان، وأنطق ألسنتهم بالبيان، من كشف أعلام دينه، واتباع سنن نبيه، فتجردوا للحديث وطلبوه، ورحلوا من أجله وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه، وذاكروه ونشروه، وتفقهوا فيه وأصَّلوه، وبينوا الصحيح من السقيم، والمرسل من المتصل، والموقوف من المرفوع، والناسخ من المنسوخ، والمفسر من المجمل، والمستعمل من المهمل، والعام من الخاص، والغريب من المشهور، والعدول من المجروحين والضعفاء من المتروكين، ... إلخ، حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين وجعلهم عند التنازع أئمة الهدى، وفي النوازل مصابيح الدُّجى، فهم ورثة الأنبياء ومأنس الأصفياء وملجأ الأتقياء ومركز الأولياء.

فلهذا كله الذي ذكرناه والذي لم نذكره من جهود عظيمة لهؤلاء العلماء، الذين بذلوا كل جهدهم للحفاظ على السنة من الضعيف والموضوع، وقدموا الغالي والنفيس في خدمتها، عزمت الأمر على أن أكتب في جهد إمام من هؤلاء الأئمة العظام، في نقد الأحاديث، لأتشرف بشرفهم، فكان اختياري للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- من بينهم، فلعلي أُبرز منزلته من خلال دراستي هذه، والموسومة بـ:

"أشهر وجوه تضعيف الأحاديث عند شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال الطعن في راويها".

وتتضمن هذه الدراسة:

أولاً: أسباب ودوافع اختيار الموضوع: تكمن الأسباب والدوافع في التالي:

1- كثرة نقد الإمام ابن تيمية للأحاديث من خلال النظر في أسانيدها، فأردت أن أجمع شيئاً من هذا الكثير، فلعلي أبرز أشهر وجوه تضعيف الأسانيد عنده، ونقده لها.

2- عظم دور شيخ الإسلام ابن تيمية في علم نقد الأسانيد وغيرها من علوم الحديث، وقلة المظهرين لدوره فيها، ولكثرة المفترين عليه والطاعنين الحاقدين والحاسدين له، فلعلي أصد شيئًا عنه وأُبرز منزلته من خلال دراستي هذه.

3- أني كنت قد نشرت بحثًا قد بينت فيه أشهر مقاييس شيخ الإسلام ابن تيمية في الحكم على الحديث أو الأثر بالوضع والضعف، وكان ذلك من خلال النظر في متن المروي، فرغبت في

([1]) سورة الحِجْر: آية (9).

بحثي هذا أن آتي بالجانب الثاني من نقد الإمام، وهو من حيث النظر إلى إسناد المروي، (ولكن من جهة الطعن في راويه فقط وذلك لكي لا يطول البحث أكثر من ذلك لاشتراط جهة التحكيم ألا يزيد البحث أكثر من ذلك، ولكن أسأل الله أن يتم لي وأخرج الجزء الثاني منه)، فيكون بذلك اكتمل الأمر من الجانبين إن شاء الله - تعالى-.

ثانياً: منهج البحث وطبيعة عملي فيه:

كان منهجي في البحث قائم على الاستقراء والمقارنة والتعليل، وكان اختياري للأحاديث - التي مثلت بها على منهج الإمام ابن تيمية - بطريقة عشوائية، وأما خطوات العمل فكانت على النحو التالي:

1- **تقسيم البحث**: إلى مبحثين ووضع مطالب لكل مبحث حسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.

2- **عزو الآيات القرآنية**: أذكر اسم السورة ورقم الآية.

3- **تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية**: توسعت في تخريج الحديث من كتب السنة على قدر الاستطاعة، فأذكر الحديث، ثم أتبعه بذكر المتابعات في التخريج، وربما أخالف ذلك نادراً، لسبب ما، ثم أحيل على نقطة الاشتراك بقولي: "به"، وإذا كان إسناد الحديث ضعيفًا، بحثت له عن شواهد إن وجد، أما إن كان الحديث في دائرة القبول – ولو في أدنى درجاته- فقد أكتفي بذلك، دون البحث له عن شواهد، وقد أذكر الشواهد مع الحكم على الحديث، وقد أذكرها في نهاية التخريج.

4- **تراجم الرواة والأعلام**: أقوم بالترجمة للرواة الوارد ذكرهم في صلب البحث، والرواة المختلف فيهم، أفصل القول فيهم إن كانوا في الأصل، سواء كان الاختلاف فيهم في الجرح أو التعديل، ثم أسجل النتيجة التي أتوصل إليها في كل راوٍ، هذا فيمن كان منهم في الأصل وأما من كان في المتابعات والشواهد سأكتفي بذكر خلاصة القول فيه للاختصار، ثم أحيل على المراجع الأصلية التي فيها أقوال العلماء، وأترجم للأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث غالباً من غير المصنفين.

5- **الحكم على الحديث**: كنت أذكر حكمه ورتبته، ثم أنقل ما تيسر لي من أحكام العلماء عليه، وأناقش تلك الأحكام عند الحاجة.

6- التعريف بالأماكن والبلدان، وبيان غريب الألفاظ، والمصطلحات الحديثية عند الحاجة.

ثالثاً: خطة البحث: يقع البحث في مقدمة ومبحثين؛ وهي على النحو التالي:

المقـدمـة: وتشتمل على: أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية وثناء العلماء عليه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: **أشهر وجوه تضعيف الحديث عند شيخ الإسلام للطعن في راويه**؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تضعيف الحديث لضعف راويه.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لجهالة راويه.

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لترك راويه.

المطلب الرابع: تضعيف الحديث لكذب راويه.

المبحث الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية وثناء العلماء عليه

ويشتمل على مطلبين: الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية، والثاني: ثناء العلماء عليه.

المطلب الأول: تعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية.

أعرض في هذا المطلب مسائل في حياة الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية من بيان اسمه ونسبه وميلاده ووفاته وثناء العلماء عليه؛ ويشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه([2]).

هو الشيخ الإمام الرباني إمام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، سيد الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ، فريد العصر وقريع الدهر، شيخ الإسلام، وعلامة الزمان، وترجمان القرآن، قامع المبتدعين، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن - الشيخ الإمام العلامة - شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن - الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات - عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر ابن محمد بن الخضر بن عليّ بن عبدالله ابن تيمية الحَرْنانِيٌّ([3])، نزيل دمشق.

([2]) للتوسع انظر: ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام للذهبي (ص22)، وتذكرة الحفاظ له (108/1)، والبداية والنهاية لابن كثير (156/14)، والعقود الدرية لابن عبد الهادي (ص18)، والشهادة الزكية للكرمي (ص24)، وغيرها.

([3]) قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط (ص1534): بلد بالشام والنِّسْبَةُ: حَرْنانِيٌّ ولا تقل حَرَّانِيٌّ وإن كان قياساً. وقال محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني صاحب تاج العروس من جواهر القاموس (408/34): وحَرَّانٌ: (بالشَّام) قد وقع الاختلاف فيه على أربعة أقوال: فالرَّشاطيُّ قال: بدِيارِ بَكْرٍ، والسّمعانيُّ قال: بدِيارِ رَبيعَةَ، وابن الأَثِيرِ اخْتَلَفَ قوله، قالَ أَولا: بالجَزِيرَةِ، وعاب ابن السّمعانيِّ قوله من ديار رَبيعَةَ، وقال: إنما هي بديار مِصْرَ، وله تاريخ كبير صنفه الإمام أبو عروبَةَ، وقال أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ: سُمِّي بهاران أَبي لوط وأَخي إِبْراهيمَ، عليهما وعلى نبيِّنا أَفْضَلُ الصَّلاة والسَّلام، وقال الجَوْهرِيُّ: وهو فَعَّالٌ، ويجوز أن يكون فَعْلانَ، (والنِّسْبَةُ) إليه (حَرْنانِيٌّ)، على غير قِياس، كما قالوا: مَنانيٌّ في النِّسْبَةِ إِلى ماني، والقِياسُ ما نَوِيٌّ، ولا تَقُلْ: حَرَّانِيٌّ على ما عليه العامة، وإن كان قِياساً، وبنُو حِرِنَّةَ، بكسْرَتَيْن مُشَدَّدَةَ النُّونِ: بَطْنٌ مِن العَرَبِ. قلت: وهي تقع الآن في

المسألة الثانية: مولده.

ولد شيخنا أبو العباس بحران يوم الاثنين عاشر، وقيل: ثاني عشر، شهر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة"([4]).

المسألة الثالثة: وفـــاتـــه.

نْعي الإمام ابن تيمية - رحمه الله- ، في الثلث الأخير من الليل من ليلة الاثنين المُسْفِر صباحًا عن العشرين من ذي القعدة سنة (728هـــ)، وهو قارئ لواحدٍ وثمانين ختمة للقرآن([5]).

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

من الجدير بالذكر أن أقول: إن هذا الباب عظيم عريض، انتشرت أطرافه في كتب جمةٍ من كتب التراجم والتاريخ، وقد أفرد البعض فيه مؤلفًا منفردًا، فلذا فإن من يلج هذا الباب فإنه يخرج فيه بمجلدات عظيمة تدور حول شخصية هذا الإمام الفذ، التي أشغلت العلماء من عصرها، وإلى يومنا هذا، وقد نالت شخصية الإمام ابن تيمية كل هذا الاهتمام من قبل العلماء لما تركه من أثر عظيم في حياة المسلمين الدَّينية، هذا وقد شهد له جمع غفير من علماء المسلمين من معاصريه في القديم، ومن بعدهم إلى يومنا هذا في الحديث، بمتانة دِّينه، وعلو همته في العبادة: من صلاة، وصيام، وذكر وتسبيح وغيرها من أمور الدين، وكذا في طلب العلم وتحصيله، وشجاعته مع تواضعه، وجهاده لأعداء الدين، وذكائه وفطنته، وحسن تصنيفه، وعلمه في علوم الدِّين والدنيا في مجالات شتى، أقر بهذا مخالفه قبل موافقه، وخصمه قبل حبيبه، وبعيده قبل قريبه.

فقال الإمام الذهبي([6])، وصلاح الدين الصفدي([7]) -رحمهما الله تعالى-: وصار من أئمة النقد ومن علماء الأثر، وذكر نحو هذا ابن شاكر الكُتُبي([8])، وذكره الذهبي أيضًا فيمن يعتمد قوله

تركيا على بعد (35كم) من الحدود السورية الشمالية. وقال السمعاني في الأنساب (195/2): = الحراني: حران بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، وهي من ديار ربيعة، ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحراني الحافظ، ذكر فيه جماعة كثيرة من أهل الجزيرة، سماه تاريخ الجزريين وحران بطن من همدان. وقال أبو الحسن الجزري في اللباب في تهذيب الأنساب (354/1): قوله إن حران من ديار ربيعة ليس بصحيح إنما هي من ديار مضر.

([4]) نهاية الأَرَب في فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (210/33).

([5]) من أراد التوسع في بيان وفاته ينظر: تاريخ ابن الوردي (275/2)، وكان ممن رثاه بمرثية على حرف الطاء، والبداية والنهاية لابن كثير (156/14)، والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لابن عبد الهادي (ص385)، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (461/1)، والشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص60)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (271/9).

([6]) ترجمة شيخ الإسلام من تاريخ الإسلام، علي الشبل (ص27).

في الجرح والتعديل في الطبقة الثانية والعشرين([9]). وقال السيوطي([10]): الحافظ الناقد، وقال الداودي([11]): المجتهد الناقد، ووصفه رحمه الله - تعالى- بالحفظ، من غير من ذكرت كالذهبي([12])، وآشي الوادي([13])، وابن رجب الحنبلي([14])، وابن الزَمْلَكاني([15])، وابن تَغْري بردي([16])، والصفدي([17])، ومحمد شاكر الكُتَبي([18])، واليافعي([19])، والعُليمي([20])، والألوسي([21]).

وعَدَّه بعض العلماء في مرتبة المجتهدين لكثرة اختياراته وحسن تعليله بالدليل والبرهان رحمه الله - تعالى-، وآخرين من أوصله إلى مرتبة المجتهد المطلق، وحق له ذلك بل هو كذلك، كما قال العلامة البرزالي - رحمه الله تعالى- في معجم شيوخه: "الإمام المجمع على فضله ونُبْلِه ودينه قرأ القرآن وبرع فيه والعربية والأصول ومهر في علمي التفسير والحديث وكان إمامًا لا يلحق غباره في كل شيء وبلغ رتبة الاجتهاد واجتمعت فيه شروط المجتهدين"([22])، وكذلك قال

([7]) الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (15/7).

([8]) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (74/1).

([9]) ذكر من يعتمد قوله للذهبي (ص72).

([10]) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص516).

([11]) طبقات المفسرين للداوودي (46/1).

([12]) تذكرة الحفاظ للذهبي (1496/4).

([13]) برنامج الوادي آشي (9-10).

([14]) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (387/2).

([15]) المنهل الصافي أحمد يوسف نجاتي (358/1). والزملكاني: هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم قاضي القضاة كمال الدين بن الزملكاني، الإمام العلامة المناظر، سمع من يوسف بن المجاور وأبي الغنائم بن علان وعدة مشايخ، وطلب الحديث بنفسه، وكتب الطباق بخطه، وقرأ الأصول على الشيخ صفي الدين الهندي، والنحو على الشيخ بدر الدين ابن مالك، وولد في شوال سنة سبع وستين وستمائة وصنف الرد على ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة، وكتابًا في تفضيل البشر على الملك جود فيه، وشرح من منهاج النووي قطعًا متفرقة، توفي سنة سبع وعشرين وسبعمائة بمدينة بلبيس من أعمال مصر. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (190/9/ رقم 1325).

([16]) المصدر نفسه (358/1)، الدليل الشافي (56/1).

([17]) الوافي بالوفيات للصفدي (15/7).

([18]) فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (74/1).

([19]) مرآة الجنان لأبي محمد اليافعي (277/4).

([20]) المنهج الأحمد للعليمي (24/5).

([21]) جلاء العينين لأبي البركات الألوسي (ص17).

([22]) انظر: الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص48)، والرد الوافر لابن أبي بكر (ص121).

الذهبي - رحمه الله تعالى-: "وإن عُدَّ الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق"([23])، وقال الشوكاني - رحمه الله تعالى-: "إمام الأئمة المجتهد المطلق"([24])، وأطلق عليه لفظ المجتهد كلٌّ من صلاح الدين ابن خليل أيبك الصفدي([25])، ومحمد ابن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي([26])، وغيرهم.

وهذا الشيخ كمال الدين بن الزَمَلْكاني - رحمه الله-([27])، - الذي كان من مخالفيه - يشهد لشيخ الإسلام ابن تيمية بأنه من المجتهدين، بل ويقر أنه آخرهم كذلك، يقول مرعي الكرمي - رحمه الله تعالى-: "وقد روي واشتهر وذكر وانتشر ما كتبه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني على كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل تأليف ابن تيمية هو ما نصه: من مصنفات سيدنا وشيخنا وقدوتنا الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد البارع الحافظ الزاهد الورع القدوة الكامل العارف تقي الدين شيخ الإسلام سيد العلماء قدوة الأئمة الفضلاء ناصر السنة وقامع البدعة حجة الله على العباد راد أهل الزيغ والعناد أوحد العلماء العاملين آخر المجتهدين"([28])، وقال الشيخ كمال الدين بن الزَمَلْكاني في موضع آخر: "اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها"([29]).

وقال المزي([30]): "ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه". وقال محمد بن أحمد بن عبد الهادي([31]): "وشيوخه الذين سمع منهم أزيد من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد مرات، ومعجم الطبراني الكبير، والكتب الكبار والأجزاء، وعُني بالحديث وقرأ بنفسه الكثير، ولازم السماع، ... ونسخ وانتقى، وكتَبَ الطِباق والإثبات، وتعلم الخط والحساب في المكتب، واشتغل بالعلوم وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ في العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهمه، وبرع في النحو وأقبل على التفسير إقبالاً كليًا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير

([23]) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص40)، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية للكرمي (ص42).

([24]) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (57/1).

([25]) أعيان العصر وأعوان النصر لصلاح الدين بن خليل أيبك الصفدي (58/1). الوافي بالوفيات له (11/7).

([26]) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص57).

([27]) سبق ترجمته في الحاشية رقم (15).

([28]) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية مرعي بن يوسف الكرمي (ص37).

([29]) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص58).

([30]) العقود الدرية لابن عبد الهادي المقدسي (ص7).

([31]) مختصر طبقات علماء الحديث (279/4).

ذلك". وقال الذهبي([32]): "وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى، وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسَقمه فما يلحق فيه".

وقال ابن رجب([33]): "عُني بالحديث وسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه جملة من الأجزاء". وقال العيني([34]): "كان من العلم والدين والورع على جانب عظيم، وكان ذا فنون كثيرة، ولا سيما علم الحديث والفقه، والتفسير، وغير ذلك". وقال ابن حجر([35]): "سمع من ابن عبد الدائم، والقاسم الإربلي، والمسلم بن علاَّن، وابن أبي عمر، والفخر في آخرين، وقرأ بنفسه، ونسخ سنن أبي داود، وحصل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهر وتميّز وتقدم وصنف ودرس وأفتى وفاق الأقران، وصار عجبًا في سرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول والاطلاع على مذاهب السلف والخلف".

وقال ابن مفلح بكلامٍ قريبٍ من كلام ابن رجب السابق([36]). وقال السيوطي([37]): "عني بالحديث وخرّج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه". وقال الآلوسي([38]): هو شيخ الإسلام، حافظ الأنام، المجتهد في الأحكام ... وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، وتضلع في علم الحديثِ وحفظِهِ حتى قالوا: إن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث.

المبحث الثاني: أشهر وجوه تضعيف الحديث للطعن في راويه

إن من شروط الحديث الصحيح المتفق عليها، أن ينقله العدل الضابط عن العدل الضابط من أول السند إلى منتهاه؛ فإن كان الناقل ليس بعدل ولا ضابط، أو ليس بضابط وعدل في نفسه، أو ليس بعدل، فإن الحديث يكون ضعيفًا، إلا إذا كان الضعف غير شديدٍ وكان له طرق تقويه، فإنه يتقوى إلى الحسن لغيره، وأما إن كان الضعف شديدًا فإنه لا يتقوى ويبقى ضعيفًا، يقول ابن الصلاح في بيان حد الحسن لغيره([39]): "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق

([32]) العقود الدرية لابن عبد الهادي المقدسي (ص23).

([33]) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (388/2).

([34]) الرد الوافر محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي (ص264).

([35]) الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (144/1-145).

([36]) المقصد الأرشد لابن مفلح (133/1).

([37]) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص589).

([38]) جلاء العينين لأبي البركات الآلوسي (ص17-18).

([39]) مقدمة ابن الصلاح (ص19).

أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد؛ وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكرًا". واشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تضعيف الحديث لضعف راويه.

إن ضعف الراوي يُفقد الحديث شرطًا من شروط الصحة باتفاق علماء الحديث، فينزله إلى الضعيف، كما بينت في تمهيد المبحث، ومن أمثلة هذا الوجه عند الإمام ابن تيمية:

* **الحديث**: عن فضيل بن مرزوق([40])، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "**مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشَرًا([41])، وَلَا بَطَرًا([42])، وَلَا رِيَاءً([43])، وَلَا سُمْعَةً، وَخَرَجْتُ اتِّقَاءَ سُخْطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، فَأَسْأَلُكَ أَنْ تُعِيذَنِي مِنْ النَّارِ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفِ مَلَكٍ**"([44]).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: وهذا الحديث هو من رواية عطية الصالحية([45]) عن أبي سعيد وهو ضعيف بإجماع أهل العلم وقد روي من طريق آخر وهو ضعيف أيضًا([46]).

([40]) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (397/10): صالح الحديث، وهو شيعيّ غير رافضيّ، وقال في الكاشف (125/2/ رقم 4492): ثقة. وقال ابن حجر في التقريب (ص448/ رقم 5437): صدوق يهم ورمي بالتشيع. قلت: وهو كما قال.

([41]) الأشر: الكبر والخيلاء.

([42]) البَطر: الطُّغْيان عند النّعْمة وطُولِ الْغِنَى، والتكبر.

([43]) الرياء: إظهار العمل للناس ليروه ويظنوا به خيرًا.

([44]) سنن ابن ماجه (256/1/ رقم 778)، كتاب المساجد، باب المشي إلى الصلاة.

([45]) هذا تصحيف؛ والصواب العوفي، كما جاء في كتابه قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (2 /233).

([46]) مجموع الفتاوى لابن تيمية (288/1).

تخريج الحديث: أخرجه أحمد بن حنبل([47])، وابن الجعد([48])، وابن المنذر([49])، وابن بشران([50])، وابن السني([51])، وأبو عبد الله الدقاق([52])، والبيهقي([53])، جميعهم من طريق فضيل ابن مـــرزوق عن عطية، به مرفوعًا بمثله، زاد بعضهم في آخره حتى يفرغ من صلاته.

وأخرجه ابن أبي شيبة([54])، من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية، به موقوفاً بمثله.

الحكم على الحديث: قلت: الحديث ضعيف مضطرب الإسناد؛ قد أشار لضعفه المنذري([55])، وقال البوصيري([56]): "هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية هو العوفي، وفضيل بن مرزوق، ... كلهـــم ضعفاء، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه([57]) من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنـــده، وذكره رزين ورواه أحمد بن منيع في مسنده([58]) حدثنا يزيد، حدثنا الفضل بن مرزوق، فـــذكره بإسناده ومتنه، وزاد في آخره حتى يفرغ من صلاته".

قلت: وفيه علل ثلاث:

الأولى والثانية: **عنعنة وضعف عطية بن سعد بن جنادة العوفي**؛ ضعيف، وكان شيعيًا مدلسًا من الرابعة، وقد عنعن هذا الحديث عن أبي سعيد ولم يصرح بالسماع منه.

قال أحمد بن حنبل([59]): ضعيف الحديث، وكان الثوري وهشيم يضعفان حـــديث عطيـــة، وقال أبو حاتم([60]): ضعيف يكتب حديثه وأبو نضرة أحب إلي منه. وقال أبو زرعـــة([61]): لـــين،

([47]) مسند أحمد بن حنبل (247/17/ رقم 11156).

([48]) مسند ابن الجعد (ص299/ رقم 2031).

([49]) الأوسط لابن المنذر (57/4).

([50]) أمالي ابن بشران (300/2/ رقم 753).

([51]) عمل اليوم والليلة لابن السني (161/1/ رقم 85).

([52]) مجلس في رؤية الله لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد في رؤية الله تبارك و- تعالى- (ص325/ رقم 754).

([53]) الدعوات الكبير للبيهقي (47/1/ رقم 65).

([54]) مصنف ابن أبي شيبة (211/10/ رقم 29812).

([55]) الترغيب والترهيب للمنذري (135/1/ رقم 488).

([56]) مصباح الزجاجة للبصيري (98/1/ رقم 295).

([57]) لم أعثر عليه.

([58]) مسند أحمد بن حنبل (247/17/ رقم 11156).

([59]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (383/6/ رقم 2125).

([60]) المصدر نفسه (383/6/ رقم 2125).

([61]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (383/6/ رقم 2125).

وقال الجوزجاني([62]): مائل، وقال أبو داود([63]): ليس بالذي يعتمد عليه، وقال الساجي([64]): ليس بحجة وكان يقدم عليًا على الكل، وقال النسائي([65]): ضعيف، وقال ابن عدي([66]): وقد روى عنه جماعة من الثقات ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدد وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة.

وقال ابن حبان([67]): يروي عن أبى سعيد الخدرى، روى عن فراس بن يحيى، وفضيل بن مرزوق، سمع من أبي سعيد الخدرى أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وقال ابن سعد([68]): كان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به، وقال الذهبي([69]): ضعفوه، وقال ابن حجر([70]): صدوق يخطيء كثيرًا وكان شيعيًا مدلسًا.**الثالثة: الاضطراب في سند الحديث**؛ فقد اضطرب عطية العوفي فرواه مرفوعًا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- مرةً، وأخرى موقوفًا على أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه-. قال ابن أبي حاتم([71]): سألت أبي عن حديث؛ رواه عبد الله بن صالح بن مسلم، عن فضيل ابن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي - صلى الله عليه وسلم-، قال: "إذا خرج الرجل من بيته، فقال: اللهم بحق السائلين عليك وبحق ممشاي" وذكر الحديث. ورواه أبو نعيم([72])، عن فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفًا. قال أبي: موقوف أشبه. قلت: يعني بالصواب، وقد رواه موقوفًا كذلك ابن أبي شيبة في مصنفه كما

([62]) أحوال الرجال للجوزجاني (ص56/ رقم 42).
([63]) تهذيب التهذيب لابن حجر (202/7/ رقم 414).
([64]) المصدر نفسه (202/7/ رقم 414).
([65]) تهذيب الكمال للمزي (148/20/ رقم 3956).
([66]) الكامل لابن عدي (369/5/ رقم 1530).
([67]) المجروحين لابن حبان (176/2).
([68]) الطبقات الكبرى لابن سعد (304/6).
([69]) الكاشف للذهبي (27/2/ رقم 3820).
([70]) تقريب لابن حجر (ص393/ رقم 4616).
([71]) علل الحديث لابن أبي حاتم (715/1/ رقم 2048).
([72]) لم أعثر عليه.

بيَّنت في تخريج الحديث، ولذلك ضعف المنذري هذا الحديث وقال([73]): ذكره رزين ولم أره في شيء من الأصول التي جمعها، إنما رواه ابن ماجه بإسناد فيه مقال، وحسنه شيخنا الحافظ أبو الحسن (يعني المقدسي) - رحمه الله- ، وحسن إسناده كذلك العراقي([74]). قلت: فأنى للحديث الحسن وفيه تلك العلل الثلاث، وإن أردنا أن نضيف رابعةً: فضيل بن مرزوق، فهو مختلف فيه وعنده أخطاء. والله أعلم.

المطلب الثاني: تضعيف الحديث لجهالة راويه([75]).

إن الجهالة بالإسناد أو بأحد رواته علامة دالة على ضعف الحديث وتجعلنا نشك فيه، قال ابن جَمَاعَة([76]): "الخبر قد يعلم صدقه قطعًا كخبر الله - تعالى- وخبر رسوله - صلى الله عليه وسلم-، وقد يعلم كذبه قطعًا كالخبر المخالف لخبر الله - تعالى-، وقد يظن صدقه كخبر العدل، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق، وقد يشك فيه كخبر المجهول". وقد استعمل الإمام ابن تيمية هذا الوجه فمن أمثلة ذلك:

* **الحديث**: وقد روى أبو داود وغيره عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن عليّ ابن يزيد بن رُكَانَة، عن أبيه (عليّ بن يزيد)، عن جده (يزيد بن رُكَانَة): أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم-: "**اللَّهُ مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: مَا أَرَدْت بِهَا إلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-**"([77]).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: وأبو داود لما لم يرو في سننه الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده، فقال: حديث "ألبتة" أصح من حديث ابن جريج: "أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا"؛ لأن أهل بيته أعلم؛ لكن الأئمة الأكابر العارفون بعلل الحديث والفقه فيه: كالإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، وغيرهما وأبي عبيد، وأبي محمد بن حزم، وغيرهما: ضعفوا حديث ألبتة، وبينوا أن

([73]) الترغيب والترهيب للمنذري (304/2/ رقم 2486).

([74]) إحياء علوم الدين للغزالي ومعه تخريج الحافظ العراقي (131/2).

([75]) تنقسم الجهالة إلى ثلاث أقسام كما قسمها ابن الصلاح في مقدمته (ص61) فقال: أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا ... الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه ... الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

([76]) المنهل الروي لابن جماعة (ص31).

([77]) إقامة الدليل لابن تيمية (103/3-104)، الفتاوى الكبرى (253/3-283،254)، مجموع الفتاوى (311/32).

رواته قوم مجاهيل، لم تعرف عدالتهم وضبطهم، وأحمد أثبت حديث الثلاث، وبين أنه الصواب، مثل قوله: حديث ركانة لا يثبت أنه طلق امرأته ألبتة، وقال أيضًا: حديث ركانة في "ألبتة" ليس بشيء؛ لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس: "أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا". وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثًا طلق ألبتة([78]).

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود([79])، والترمذي([80])، وابن ماجه([81])، وابن أبي شيبة([82])، وأبو نعيم([83])، والطبراني([84])، وأبو يعلى([85])، والحاكم([86])، وابن حبان([87])، وابن الأثير([88])، والعقيلي([89])، وابن عدي([90])، والخطيب البغدادي([91])، وابن الجوزي([92])، وأبو بكر الشيباني([93])، والدارقطني([94])، والبيهقي([95])، جميعهم من طريق جرير بن حازم، به بنحوه.

([78]) إقامة الدليل لابن تيمية (103/3-104)، الفتاوى الكبرى (253/3-283،254)، مجموع الفتاوى (311/32).

([79]) سنن أبي داود (231/2/ رقم 2210)، باب في البتة.

([80]) سنن الترمذي (480/3/ رقم 1177)، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة.

([81]) سنن ابن ماجه (661/1/ رقم 2051)، باب طلاق البتة.

([82]) مسند ابن أبي شيبة (66/2/ رقم 535)، والمصنف له (65/5/ رقم 18437).

([83]) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1113/2).

([84]) المعجم الكبير للطبراني (70/5/ رقم 4612).

([85]) مسند أبي يعلى التميمي (107/3-108/ رقم 1538،1537)، المفاريد له (ص51/ رقم 49، 50).

([86]) المستدرك للحاكم (200/2/ رقم 2807).

([87]) صحيح ابن حبان (97/10/ رقم 4274).

([88]) أسد الغابة لابن الأثير (1120/1).

([89]) الضعفاء الكبير للعقيلي (282/2/ رقم 847)، (195/3/ رقم 636)، (342/4/ رقم 972).

([90]) الكامل لابن عدي (225/3)، (208/5).

([91]) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/8/ رقم 4583).

([92]) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي (292/2/ رقم 1707)، العلل المتناهية له (639/2/ رقم 1058).

([93]) الآحاد والمثاني لأبي بكر الشيباني (356/1/ رقم 434).

([94]) سنن الدارقطني (34/4/ رقم 91).

([95]) السنن الكبرى للبيهقي (342/7/ رقم 15397،15396)، (43/10-44/ رقم 20400،20399).

وأخرجه الدارمي([96])، والعقيلي([97])، كلاهما من طريق جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن عليّ بن يزيد بن رُكَانَة، قال: حدثني أبي (عليّ بن يزيد)، عن جدي (يزيد بن رُكَانَة)، عن رُكَانَة، بنحوه.

وأخرجه الدراقطني([98])، من طريق ابن المبارك، أنا الزبير بن سعيد، أخبرني عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة قال: كان جدي رُكَانَة بن عبد يزيد، بنحوه.

وأخرجه الطبراني([99])، وأبو نعيم([100])، وسعيد بن منصور([101])، والخطيب البغدادي([102])، والدراقطني([103])، جميعهم من طريق ابن المبارك، عن الزبير بن سعيد، عن عبدالله ابن عليّ بن السائب، عن جده رُكَانَة بن عبد يزيد، بنحوه.

وأخرجه الشافعي([104])، وأبو داود([105])، وأبو نعيم([106])، والحاكم([107])، وابن الجوزي([108])، والعقيلي([109])، والخطيب البغدادي([110])، والدراقطني([111])، والبيهقي([112])، جميعهم من طريق محمد بن عليّ بن شافع، عن عبد الله بن عليّ بن السائب، عن نافع بن عُجَير بن عبدِ يَزيد، عن رُكَانَة، بنحوه وفيه زيادة عند بعضهم.

([96]) سنن الدارمي (216/2/ رقم 2272)، باب في الطلاق البتة.

([97]) الضعفاء الكبير للعقيلي (214/6/ رقم 1413).

([98]) سنن الدارقطني (34/4-35/ رقم 92).

([99]) المعجم الكبير (70/5/ رقم 4613).

([100]) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1114/2).

([101]) سنن سعيد بن منصور (218/4/ رقم 1594).

([102]) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/8/ رقم 4583).

([103]) سنن الدارقطني (34/4-35/ رقم 93).

([104]) الأم للشافعي (174/7،35)، والمسند له (ص153/ رقم 740)، (ص268/ رقم 1281).

([105]) سنن أبى داود (231/2/ رقم 2209،2208).

([106]) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1114/2)، (3360/6).

([107]) المستدرك للحاكم (200/2/ رقم 2808).

([108]) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي (293/2/ رقم 1708).

([109]) الضعفاء الكبير للعقيلي (282/2/ رقم 847)، (343/4/ رقم 973).

([110]) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/8/ رقم 4583).

([111]) سنن الدارقطني (33/4/ رقم 90،89،88).

([112]) السنن الكبرى للبيهقي (342/7/ رقم 15394،15393)، (181/10/ رقم 21243)، والسنن الصغرى له (337/6-340/ رقم 2671،2670).

الحكم على الحديث: قلت: الحديث ضعيف مضطرب، فيه مجاهيل، ولك تفصيل ذلك.

فالإسناد الأول: مسلسل بعلل؛ وهي:

1- **ضعف الزبير بن سعيد بن سليمان بن سعيد**: فهو لين الحديث.

قال يحيى بن معين[113]: ليس بشيء، وقال في موضع آخر[114]: ضعيف، وقال مرة[115]: ثقة، وقال أبو داود[116]: في حديثه نكارة لا أعلمني إلا سمعت يحيى يقول: هو ضعيف، وكذلك ضعفه عليّ بن المديني[117]، والساجي[118]، والنسائي[119]، وقال المِرْوذِي: سألت أحمد بن حنبل عنه[120]: فلين أمره. وقال الحاكم أبو أحمد[121]: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن أبي خيثمة[122]: يروي عن ابن المنكدر مناكير. وقال العجلي[123]: روى حديثا منكرًا في الطلاق، وقال أبو عليّ صالح بن محمد[124]: روى حديثين أو ثلاثة، مجهول. وقال ابن سعد[125]: قليل الحديث، وقال أبو زرعة[126]: شيخ، وقال الدارقطني[127]: يعتبر به، وذكره ابن حبان في الثقات[128]. وقال الذهبي[129]: لين، وقال ابن حجر[130]: لين الحديث.

---

(113) تاريخ ابن معين رواية الدوري (143/4/ رقم 3603).

(114) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص307/ رقم 142).

(115) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (293/1/ رقم 1263).

(116) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص310/ رقم 466).

(117) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (293/1/ رقم 1263).

(118) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/8/ رقم 4583).

(119) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (293/1/ رقم 1263).

(120) علل أحمد رواية المروذي (ص64/ رقم 157).

(121) تهذيب التهذيب لابن حجر (272/3/ رقم 586).

(122) المصدر نفسه (272/3/ رقم 586).

(123) معرفة الثقات للعجلي (367/1/ رقم 439).

(124) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/8/ رقم 4583).

(125) الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم) (391/1).

(126) تهذيب الكمال للمزي (307/9/ رقم 1963).

(127) تهذيب التهذيب لابن حجر (272/3/ رقم 586).

(128) الثقات لابن حبان (333/6/ رقم 7980).

(129) المغني للذهبي (237/1/ رقم 2169).

(130) التقريب لابن حجر (ص214/ رقم 1995).

2- **ضعف عبد الله بن عليّ بن يزيد**: أورده العقيلي في الضعفاء وقال[131]: ولا يتـابع علـى حديثه مضطرب الإسناد، ثم ساق له هذا الحديث. ونقله عنه الذهبي[132] وأقـره، وقـال فـي موضع آخر[133]: وثق، وذكره ابن حبان في الثقات[134]، وقال ابن حجر[135]: لين الحديث.

3- **جهالة حال عليّ بن يزيد بن رُكَانَة**: قال البخاري[136]: لـم يـصح حديثـه، وقـال ابـن عدي[137]: ولا أعلم رواه عن الزبير غير جرير بن حازم ولا أعرف له غيره. وذكره العقيلـي في الضعفاء[138]، وذكره ابن حبان في الثقات[139]، وقال ابن حجر[140]: مستور.

4- **الاضطراب**: قال أبو عيسى الترمذي[141]: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسـألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال: فيه اضطراب، ويروى عن عكرمـة، عـن ابـن عباس، أن ركانة طلق امرأته ثلاثًا، وقال العقيلى[142]: مضطرب الإسناد.

وبيانه أن جرير بن حازم قال: عن الزبير بن سعيد، عن عبد الله بن عليّ بن يزيد بـن رُكَانَة، عن أبيه، عن جده، أنه طلق. فجعله من مسند يزيد بن رُكَانَة. وجعله مرة من مسند رُكَانَة فقال عن عبد الله بن عليّ بن يزيد بن رُكَانَة قال: حدثني أبي (عليّ بن يزيد)، عن جدي (يزيد بن رُكَانَة)، عن رُكَانَة. وخالفه عبد الله بن المبارك فقال: أنا الزبير بن سعيد، أخبرني عبـد الله بـن عليّ ابن يزيد ابن رُكَانَة قال: (كان جدي رُكَانَة بن عبد يزيد طلق امرأته البتة . . .). فأرسله.

أخرجه الدارقطني[143]، من طريق ابن حبان أنا ابن المبارك به. وقال: (خالفه إسـحاق ابن أبي إسرائيل). ثم ساقه من طريقه: نا عبد الله بن المبارك: أخبرني الزبير بن سعيد عن عبـد

([131]) الضعفاء الكبير للعقيلي (282/2/ رقم 847).

([132]) ميزان الاعتدال للذهبي (463/2/ رقم 4461).

([133]) الكاشف للذهبي (576/1/ رقم 2868).

([134]) الثقات لابن حبان (15/7/ رقم 8798).

([135]) التقريب لابن حجر (ص314/ رقم 8486).

([136]) التاريخ الكبير للبخاري (301/6/ رقم 2468).

([137]) الكامل لابن عدي (208/5/ رقم 1361).

([138]) الضعفاء الكبير العقيلي (254/3/ رقم 1258).

([139]) الثقات لابن حبان (165/5/ رقم 4390).

([140]) التقريب لابن حجر (ص406/ رقم 4815).

([141]) سنن الترمذي (480/3/ رقم 1177)، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة.

([142]) الضعفاء الكبير للعقيلي (282/2/ رقم 847).

([143]) سنن الدارقطني (34/4-35/ رقم 92).

الله ابن عليّ ابن السائب عن جده ركانة بن عبد يزيد به. فهذه أربعة وجوه من الاضطراب على الزبير ابن سعيد نلخصها بما يلي:

الأول: عن عبد الله بن عليّ بن يزيد، عن أبيه (عليّ بن يزيد)، عن جده (يزيد بن رُكَانَة).

الثاني: عن عبد الله بن عليّ قال: حدثني أبي، عن جدي، عن رُكَانَة.

الثالث: عن عبد الله بن عليّ بن يزيد بن ركانة، قال: كان جدي رُكَانَة بن عبد يزيد فأرسله.

الرابع: عن عبد الله بن عليّ بن السائب، عن جده رُكَانَة بن عبد يزيد فأرسله.

وأما الإسناد الثاني: ففيه ما في الأول من العلل.

وأما الإسناد الثالث: فهو كذلك فيه ما في الأول من العلل، ويزيد عليه؛ بأنه قد أرسله عبد الله بن عليّ بن يزيد بن رُكَانَة إلى جده رُكَانَة وأسقط من كان بينهما.

وأما الإسناد الرابع: ففيه ما في الثالث من العلل، إلا أنه قد بدل عبد الله بن عليّ بن يزيد بن رُكَانَة **بعبد الله بن عليّ بن السائب بن عبيد** وهو: مستور. ذكره ابن حبان في الثقات([144])، وقال بن حجر([145]): مستور.

وأما الإسناد الخامس: فهو أحسن حالاً من سابقيه فإن رجاله ثقات إلا:

1- **عبد الله بن عليّ بن السائب بن عبيد** وهو: مستور. ذكره ابن حبان في الثقات([146])، وقال ابن حجر([147]): مستور.

2- **نافع بن عُجَير بن عبد يزيد**: لم يوثقه غير ابن حبان([148])، ولذا قال الذهبي([149]): وثق، وأورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل([150]) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا. ولذلك قال ابن القيم([151]): مجهول لا يعرف حاله ألبتة، ومما يؤكد جهالة حاله تناقض ابن حبان فيه فمرة أورده

([144]) الثقات لابن حبان (34/5/ رقم 3715).

([145]) التقريب لابن حجر (ص314/ رقم 3485).

([146]) الثقات لابن حبان (34/5/ رقم 3715).

([147]) التقريب لابن حجر (ص314/ رقم 3485).

([148]) الثقات لابن حبان (469/5/ رقم 5765).

([149]) الكاشف للذهبي (314/2/ رقم 5784).

([150]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (454/8/ رقم 2080).

([151]) زاد المعاد لابن القيم (59/4).

في التابعين من ثقاته وأخرى ذكره في الصحابة([152]) وذكره البغوي كذلك([153]) ولم يثبت ذلــك كما أشار إليه الحافظ بقوله([154]): قيل له صحبة وذكره ابن حبان وغيره في التابعين.

وله حديث آخر منكر المتن لفظه([155]): "عليّ صفيي وأميني"، أخرجــه وذكــره ابــن حبان([156]) في الصحابة، ولذلك ضعف الحديث جماعة من العلماء قال المنذري([157]): في تصحيح أبي داود لهذا الحديث نظر؛ فقد ضعفه الإمام أحمد، وهو مضطرب إسنادًا ومتنًا؛ لأن في إســناده الزبير بن سعيد الهاشمي المدني. وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر([158]): حديث ركانة لــيس بشيء.

وقال الحافظ أبو موسى الأصبهاني([159]): إسناده مختلف فيه، وقال عبد الحق([160]): في إسناده عبد الله ابن علي ابن السائب، عن نافع بن عجير، عن ركانة، والزبير بن سعيد، عن عبــد الله بن عليّ ابن عبد يزيد ابن ركانة، عن أبيه، عن جده، قال: وكلهم ضعيف، الزبير أضــعفهم. وقال البخاري([161]): علي بن يزيد ابن ركانة، عن أبيه: لم يصح حديثــه، وســبق إعلالــه إيــاه بالاضطراب، وقال ابن عبد البر([162]): هذا الحديث ضعفوه، وقال ابن حجر([163]):واختلفوا هــل من مسند ركانة أو مرسل عنه، وصححه أبــو داود وابــن حبــان والحــاكم وأعلــه البخــاري بالاضــطراب، وضــعفه ابــن القــيم([164])، وابــن قدامــة المقدســي([165])،

([152]) الثقات لابن حبان (413/3/ رقم 1359).

([153]) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (409/6/ رقم 8667).

([154]) التقريب لابن حجر (ص558/ رقم 7079).

([155]) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (409/6/ رقم 8667).

([156]) الثقات لابن حبان (3 /413/ رقم 1359).

([157]) البدر المنير لابن الملقن (105/8).

([158]) العلل المتناهية لابن الجوزي (639/2/ رقم 1058)، التحقيق في أحاديث الخلاف له (293/2/ رقم 1708).

([159]) البدر المنير لابن الملقن (106/8).

([160]) المصدر نفسه (106/8).

([161]) البدر المنير لابن الملقن (106/8).

([162]) المصدر نفسه (106/8).

([163]) التلخيص الحبير لابن حجر (213/3).

([164]) إعلام الموقعين لابن القيم (32/3)، بدائع الفوائد له (930/4)، زاد المعاد له (255/5)، (263/5).

([165]) الشرح الكبير لابن قدامة (287/8).

وابن طاهر المقدسي[166]، والزيلعي[167]، وقال المباركفوري[168]: حديث ركانة هذا ضعيف مضطرب.

قلت: وتصحيح أبي داود ذكره عنه الدارقطني عقب الحديث، وليس هو في سنن أبي داود، نعم قد قال عقبه[169]: وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثا؛ لأنهم أهل بيته وهم أعلم به وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس.

وقال في موضع آخر[170]: وحديث نافع بن عجير وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أن ركانة طلق امرأته ألبتة فردها إليه النبي - صلى الله عليه وسلم- أصح؛ لأن ولد الرجل وأهله أعلم به أن ركانة إنما طلق امرأته ألبتة فجعلها النبي - صلى الله عليه وسلم- واحدة. فإذا كان قول أبي داود هذا هو عمدة الدارقطني فيما عزاه إليه من التصحيح ففيه نظر كبير؛ لأن قول المحدث: "هذا أصح من هذا" إنما يعنى ترجيحًا في الجملة، فإذا كان المرجح عليه صحيحًا كان ذلك نصًا على صحة الراجح، وإذا كان ضعيفًا لم يكن نصًا على الصحة وإنما على أنه أحسن حالا منه، هذا ما عهدناه منهم في تخريجاتهم وهو ما نصوا عليه في "علم المصطلح".

وقال ابن القيم في الإغاثة[171]: إن أبا داود إنما رجح حديث ألبتة على حديث ابن جريج؛ لأنه روى حديث بن جريج من طريق فيها مجهول، ولم يرو أبو داود الحديث الذي رواه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق أن ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فلذا رجح أبو داود حديث ألبتة ولم يتعرض لهذا الحديث، ولا رواه في سننه، ولا ريب أنه أصح من الحديثين وحديث ابن جريج شاهد له وعاضد فإذا انضم حديث أبي الصهباء إلى حديث ابن إسحاق وإلى حديث ابن جريج مع اختلاف مخارجها وتعدد طرقها أفاد العلم بأنها أقوى من ألبتة بلا شك ولا يمكن من شم روائح الحديث ولو على بعد أن يرتاب في ذلك، فكيف يقدم الحديث الضعيف الذي ضعفه الأئمة ورواته مجاهيل على هذه الأحاديث. والله أعلم.

---

[166] ذخيرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي (986/2/ رقم 2053).

[167] نصب الراية للزيلعي (337/3).

[168] تحفة الأحوذي للمباركفوري (288/4).

[169] سنن أبى داود (231/2/ رقم 2210)، باب في البتة.

[170] سنن أبى داود (225/2/ رقم 2198)، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث.

[171] إغاثة اللهفان (315/1).

المطلب الثالث: تضعيف الحديث لترك راويه.

إذا كان جرح الراوي بجرح خفيف يضعف الحديث إن لم يكن له طرق أخرى تقويه، فكيف به إذا جرح بلفظ شديد من ألفاظ الجرح ألا وهو لفظ متروك؟ فإن هذا يُسقط الحديث ويكون متروكًا، باتفاق علماء الحديث، لذلك استعمل الإمام ابن تيمية هذا الوجه في تضعيف المروي. ومن أمثلة ذلك:

* **الحديث**: عن موسى بن مُطَيِّن، عن أبيه، عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم-: **"أَنَّ فُلَانًا تَزَوَّجَ فُلَانَةَ وَلَا نَرَاهُ إلَّا يُرِيدُ أَنْ يُحِلَّهَا لِزَوْجِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم-: أَشْهَدَ عَلَى النِّكَاحِ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: وَمَهَرَ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: وَدَخَلَ، يَعْنِي الْجِمَاعَ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: ذَهَبَ الْخِدَاعُ"**([172]).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: هذا حديث باطل لا أصل له عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وموسى بن مطين: متروك ساقط يروي المناكير عن المشاهير لا يحل الاستدلال بشيء من روايته([173]).

تخريج الحديث: لم أعثر عليه في الكتب المعتمدة والتي تروي الحديث بسنده، وعثرت عليه في علل الحديث لابن أبي حاتم قال([174]): وسمعت أبا زرعة، وذكر الحديث الذي رواه موسى بن مطير، عن أبيه([175])، عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم-: "أن رجلا طلق امرأته على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم- ثلاثا، ثم تزوجت زوجا غيره ليحلها، فدخل بها الزوج الثاني، وطلقها، وانقضت عدتها، فأراد الأول أن يتزوجها، فذكروا ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم-، فقال: أليس سمى لها صداقا؟ قالوا: بلى، قال: أليس قد دخل بها حتى ذاق عسيلتها، وذاقت عسيلته؟ قالوا: بلى، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم-: "ذهب الخداع، ذهب الخداع".

الحكم على الحديث: قلت: الحديث باطل مكذوب بلا خلاف بين أهل العلم بالحديث، قال أبو زرعة([176]): هذا واه، ضعيف، باطل، غير ثابت، ولا صحيح، ولا أعلم بين أهل العلم بالحديث

([172]) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (273/6).

([173]) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (273/6-274).

([174]) علل الحديث لابن أبي حاتم (467/1/ رقم 1285).

([175]) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (540/8): مطير بن أبي خالد، ضعفوه.

([176]) علل الحديث لابن أبي حاتم (467/1/ رقم 1285).

خلافا، أنه حديث واه ضعيف، لا تقوم بمثله حجة، **فيه موسى بن مطير**: واه ذاهب الحديث، وكذبه يحيى ابن معين.

قال يحيى بن معين([177]): كذاب، وقال ابن كثير([178]): ضعيف متروك، وكذبه يحيى بن معين فلا يقبل حديثه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث، وقال النسائي([179]): منكر الحديث، وقال أبو نعيم([180]): أحاديث منكرة. وقال الجُوْزَجَانِيُّ([181]): غير مقنع، وقال ابن حبان([182]): كان صاحب عجائب ومناكير لا يشك المستمع لها أنها موضوعة إذا كان هذا شأن صناعته. وقال ابن عدي([183]): عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه.

وقال أحمد بن حنبل([184]): ضعيف ترك الناس حديثه، وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير([185]): ترك الناس حديثه، قال أبو زرعة([186]): لا يقرأ حديثه ضعيف الحديث، وقال العجلي([187]): ضعيف الحديث ليس بثقة، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين([188]). وقال الذهبي([189]): واه، وقال في موضع آخر([190]): قال غير واحد متروك. والله أعلم.

المطلب الرابع: **تضعيف الحديث لكذب راويه.**

إذا كان جرح الراوي بجرح خفيف يضعف المروي إن لم يكن له طرق أخرى تقويه، فكيف به إذا جرح بأشد ألفاظ الجرح ألا وهي الكذب؟ فإن هذا يُسقط المروي ويكون كذبًا أو موضوعًا، باتفاق علماء الحديث، لذلك استعمل الإمام ابن تيمية هذا الوجه في تضعيف المروي. ومن أمثلة ذلك:

([177]) تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري (333/3/ رقم 1608).

([178]) البداية والنهاية لابن كثير (224/3).

([179]) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص236/ رقم 555).

([180]) الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ص137/ رقم 206).

([181]) أحوال الرجال للجوزجاني (ص132/ رقم 222).

([182]) المجروحين لابن حبان (242/2).

([183]) الكامل لابن عدي (338/6/ رقم 1817).

([184]) لسان الميزان لابن حجر (130/6/ رقم 451).

([185]) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (162/8/ رقم 717).

([186]) المصدر نفسه (162/8/ رقم 717).

([187]) لسان الميزان لابن حجر (130/6/ رقم 451).

([188]) كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص22/ رقم 514).

([189]) ميزان الاعتدال للذهبي (223/4/ رقم 8928)، وتاريخ الإسلام (646/3).

([190]) المغني في الضعفاء للذهبي (687/2/ رقم 6529).

* **الحديث**: عن إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن يحيى، عن ابن أبي مليكة، عمن حدثه، عن ابن مسعود ومسعر بن كدام، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: **"إِنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ أَسْلَمَتْهُ أُمُّهُ إِلَى الْكُتَّابِ لِيُعَلِّمَهُ فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ: اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: وَمَا بِسْمِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ الْمُعَلِّمُ وَمَا أَدْرِي، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: الْبَاءُ بَهَاءُ اللَّهِ، وَالسِّينُ سَنَاؤُهُ، وَالْمِيمُ مُلْكُهُ، وَاَللَّهُ إِلَهُ الْآلِهَةِ، وَالرَّحْمَنُ رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالرَّحِيمُ رَحِيمُ الْآخِرَةِ، أَبُو جَاد: أَلِفٌ آلَاءُ اللَّهِ، وَبَاءٌ بَهَاءُ اللَّهِ، وَجِيمٌ جَمَالُ اللَّهِ، وَدَالٌ اللَّهُ الدَّائِمُ، وهوز هَاءُ الْهَاوِيَةِ"**([191]).

نقد الحديث: قال الإمام ابن تيمية: إسماعيل بن يحيى هذا يقال له: التيمي، كوفي معروف بالكذب([192]).

تخريج الحديث: أخرجه ابن جرير الطبري([193])، وابن عدي([194])، وابن عساكر([195])، جميعهم من طريق إسماعيل بن عياش قال حدثنا إسماعيل بن يحيى التيمى، به بمثله.

وأخرجه أبو نعيم([196])، وابن حبان([197])، وابن الجوزي([198])، والثعلبي([199])، جميعهم من طريق إسماعيل ابن عياش، ثنا إسماعيل بن يحيى التيمي، ثنا مسعر، عن عطية، به بمثله.

الحكم على الحديث: قلت: الحديث موضوع ؛ وفي طريقيه آفات بعضها يتلو بعض:

فأما الطريق الأول: وهو ما أخرجه ابن جرير الطبري، وابن عدي، وابن عساكر، ففيه:

1- **إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي البكري الكوفي**؛ وهو كذاب.

قال الأزدي([200]): ركن من أركان الكذب لا تحل الرواية عنه، وقال صالح بن محمد جزرة([201]): كان يضع الحديث. وقال أبو نعيم([202]): حدث عن مسعر ومالك بالموضوعات

([191]) مجموع الفتاوى لابن تيمية (60/12).

([192]) المصدر نفسه (60/12-62).

([193]) تفسير الطبري (121/1/ رقم 140)، (125/1/ رقم 145)، (127/1/ رقم 147).

([194]) الكامل لابن عدي (304/1).

([195]) تاريخ دمشق لابن عساكر (373/47).

([196]) حلية الأولياء لأبي نعيم (251/7).

([197]) المجروحين لابن حبان (126/1).

([198]) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (204/1).

([199]) الكشف والبيان للثعلبي (93/1).

([200]) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (123/1/ رقم 428).

([201]) ميزان الاعتدال للذهبي (253/1/ رقم 965).

([202]) الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ص60/ رقم 12)، حلية الأولياء لأبي نعيم (234/7).

يشمئز القلب وينفر من حديثه متروك، وقال أبو علي النيسابوري الحافظ([203])، والحاكم([204]): كذاب، وقال الحاكم في موضع آخر([205]): لا أشك في ضعفه، وقال الدارقطني([206]): يكذب على مالك، والثوري، وغيرهما، وقال الخطيب البغدادي([207]): كان ضعيفًا سيء الحال جدًا، وقال في موضع آخر([208]): كان كذابًا.

وقال ابن عدي([209]): يحدث عن الثقات بالبواطيل يحدث عن شعبة وعن الثوري ومسعر وابن جريج وغيرهم ... عامة ما يرويه من الحديث بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء، وقال ابن حبان([210]): كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ومالا أصل عن الإثبات، لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال، وقال ابن عساكر([211]): ذاهب الحديث. وقال الذهبي([212]): عن أبى سنان الشيباني، وابن جريج، ومسعر بالأباطيل ... مجمع على تركه.

2- **إسماعيل بن عياش، أبو عتبة الحمصي**؛ عالم أهل حمص صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جدًا في حديث أهل الحجاز وغيرهم. وهو يرويه عن إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي البكري الكوفي وهو من العراقيين.

قال الذهبي([213]): عالم أهل حمص صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جدًا في حديث أهل الحجاز. وقال ابن حجر([214]): صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.

3- **فيه راو مبهم بعد ابن أبي مليكة.**

وأما الطريق الثاني: الذي أخرجه أبو نعيم، وابن حبان، وابن الجوزي، والثعلبي، ففيه العلة الأولى والثانية من الطريق الأول.

([203]) ميزان الاعتدال للذهبي (253/1/ رقم 965).

([204]) المصدر نفسه (253/1/ رقم 965).

([205]) سؤالات السجزي للحاكم (ص90/ رقم 53).

([206]) سؤالات السلمي للدارقطني (ص2/ رقم 24).

([207]) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (378/8).

([208]) المصدر نفسه (347/1).

([209]) الكامل لابن عدي (302/1-307/ رقم 129).

([210]) المجروحين لابن حبان (126/1).

([211]) تاريخ دمشق ابن عساكر (67/55).

([212]) ميزان الاعتدال للذهبي (253/1/ رقم 965).

([213]) المغني للذهبي (85/1/ رقم 697).

([214]) التقريب لابن حجر (ص109/ رقم 473).

وعلة ثالثة: وهو عطية بن سعد بن جنادة العوفي([215])، ضعيف، وكان شيعيًا مدلسًا من الرابعة.

قلت: والحديث حكم عليه جماعة من العلماء بالوضع أو البطلان، فقال ابن عدي([216]): هذا الحديث باطل بهذا الإسناد لا يرويه غير إسماعيل (يعني ابن يحيى)، وقال ابن الجوزي([217]): هذا حديث موضوع محال ... وأما إسماعيل بن يحيى فإني أرى البلاء منه ... ما يصنع مثل هذا الحديث إلا ملحد يريد شين الإسلام، أو جاهل في غاية الجهل وقلة المبالاة بالدين، ولا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة فيقال: الألف من كذا، واللام من كذا، وإنما هذا يكون في الحروف المقطعة، فيقال: اقتنع بحرف من كلمته مثل، قولهم في كهيعص: الكاف من الكافي والهاء من الهادي، فقد جمع واضع هذا الحديث جهلا وافرًا وإقدامًا عظيمًا وأتى بشيء لا تخفى برودته والكذب فيه. وقال السيوطي([218]): موضوع والبلاء من إسماعيل بن يحيى كذاب، وقال في موضع آخر([219]): وأخرج ابن جرير، وابن عدي في الكامل، وابن مردويه، وأبو نعيم في الحلية، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والثعلبي بسند ضعيف جدًا.

وقال ابن عرّاق([220]): فيه إسماعيل بن يحيى التيمي والبلاء منه ولا يضع مثل هذا إلا ملحد أو جاهل، وقال الشوكاني([221]): أخرج ابن جرير وابن عدي في الكامل وابن مردويه وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر في تاريخ دمشق والثعلبي بسند ضعيف جدا، ... وفي إسناده إسماعيل ابن يحيى وهو كذاب، وقد أورد هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات.

وترجم الذهبي في الميزان([222])، وتبعه ابن حجر في لسان الميزان([223])، لإسماعيل ابن يحيى هذا، وفي ترجمته: ذكر هو والذهبي هذا الحديث مثالا من أكاذيبه. وقال ابن كثير([224]): هذا غريب جدًا، وقد يكون صحيحًا إلى من دون رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، ويكون من الإسرائيليات لا من المرفوعات، والله أعلم.

([215]) سبق ترجمته (ص8).

([216]) الكامل لابن عدي (304/1).

([217]) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (204/1).

([218]) اللآلي المصنوعة للسيوطي (158/1).

([219]) الدر المنثور للسيوطي (38/1).

([220]) تنزيه الشريعة ابن عرّاق الكناني (ص261/ رقم 7).

([221]) فتح القدير للشوكاني (23/1).

([222]) ميزان الاعتدال للذهبي (253/1/ رقم 965).

([223]) لسان الميزان لابن حجر (441/1/ رقم 1373).

([224]) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (119/1).

قلت: بل موضوع باطل، وما أدري كيف فات الحافظ ابن كثير أن في إسناده هذا الكذاب، فتسقط روايته بمرة، ولا يحتاج إلى هذا التردد. والله أعلم.

الخاتمة

أحمد الله - تعالى- على انتهائي من هذا البحث، والذي كان أهم نتائجه وتوصياته التي توصلت إليهـا هي:

1- إن الإمام ابن تيمية محدث ناقد من كبار النقاد، على مستوى نقد الأسانيد وكان متميزًا في ذلك.

2- تجلى نقد الأسانيد في كتبه جميعها، ولكن كتاب منهاج السنة ومجموع الفتاوى والفتاوى الكبرى، أخذوا الحظ الأوفر في نقد الأسانيد.

3- شيخ الإسلام واسع الاطلاع حُفظة، فلذا كثيرًا ما ينقد الحديث الواحد بوجوه كثيرة.

4- إن الوجوه التي استخدمها وأكثر منها في الحكم بضعف الحديث كان موافقًا فيها لمن سبقه من علماء الحديث، ولم يخالف فيها مناهج المحدثين، وكان من المعتدلين في الحكم على الأحاديث.

5- أوصي ختامًا أن يكون هنالك العناية الكبيرة في نقد الأسانيد؛ لأنه الأصل في بيان حال الحديث من حيث القَبُول والرد، فيكون هنالك أبحاث مع علماء آخرين في بيان وجوه نقدهم للأسانيد.

وأرجوا الله أن ينفع بهذا البحث، وسائلاً إياه - تعالى- التوفيق والسداد، والله أعلم وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الآحاد والمثاني، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1411هـ – 1991م).
3. أحاديث القصاص، الإمام أبي العَبَاس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة (1408هـ - 1988م).
4. أحوال الرجال، الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، بدون طبعة، سنة (1405هـ).
5. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للإمام أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1409هـ).

6. أسد الغابة في معرفة الصحابة، للإمام أبي الحسن عز الدين ابن الأثير علي بن محمد الجزري، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1415هـ- 1994م).
7. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، الحوت محمد بن درويش بن محمد، دار الكتب العلمية – بيروت.
8. الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1412هـ).
9. إعلام الموقعين عن رب العالمين، الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل – بيروت، بدون طبعة، سنة (1973م).
10. أعيان العصر وأعوان النصر صلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد ونبيل أبو عمشة ومحمد موعد ومحمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر مبارك، الناشر: دار الفكر المعاصرة - بيروت، ودار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، سنة (1418هـ - 1998م).
11. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بـ"ابن القيم"، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1395 هـ - 1975م).
12. إقامة الدليل على إبطال التحليل (الفتاوى الكبرى)، للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ).
13. الأم، للإمام الحجة أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1393هـ).
14. الأمالي، للإمام عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، ضبط نصه أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1418هـ - 1997م).
15. الأنساب، الإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1988م).

16. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1405هـ - 1985م).
17. البداية والنهاية، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1988م).
18. بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (1416هـ - 1996م).
19. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الإمام محمد بن علي الشوكاني، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع، جمعه في القاهرة، السيد الحافظ المؤرخ محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني اليمني الصنعاني، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: سنة (1418هـ - 1998م).
20. برنامج الوادي آشي، محمد الحبيب الهيلة، تونس 1981م.
21. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، المحقق: علي هلال، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، سنة (1407هـ - 1987م).
22. تاريخ ابن الوردي، الإمام زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، سنة (1417هـ - 1996م).
23. تاريخ ابن معين - رواية الدوري، الإمام أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة (1399هـ - 1979م).
24. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1407هـ - 1987م).
25. التاريخ الأوسط (وهو المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ ــ 1986م).

26. تاريخ بغداد، الإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1417هـ).
27. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، الإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بـ"ابن عساكر"، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، سنة (1415هـ - 1995م).
28. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.
29. التحقيق في أحاديث الخلاف، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1415هـ).
30. تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، (1419هـ- 1998م).
31. تذكرة الموضوعات، الإمام محمد طاهر بن علي الهندي الفتني، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، سنة (1343هـ).
32. ترجمة شيخ الإسلام من تاريخ الإسلام، علي الشبل، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة (١٤١٧هـ).
33. تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية، سنة (1420هـ - 1999م).
34. تقريب التهذيب، الإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، بدون طبعة، سنة (1406هـ - 1986م).
35. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة (1419هـ - 1989م).
36. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1404هـ).

37. تهذيب الأسماء واللغات، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة المطبعة المنيرية، دار الكتب العلمية- بيروت، بدون طبعة.

38. تهذيب التهذيب، الإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت ، الطبعة الأولى، سنة (1404هـ - 1984م).

39. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الإمام أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1400هـ - 1980م).

40. الثقات، الإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1395هـ - 1975م).

41. ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي، الحافظ الإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار ابن الأثير- الكويت، بدون طبعة، سنة (1415هـ - 1995م).

42. الجرح والتعديل، الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1371هـ - 1952م).

43. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، الإمام أبي البركات نعمان بن محمود بن عبد الله، خير الدين الآلوسي، مطبعة المدني، بدون طبعة، سنة (1401هـ - 1981م).

44. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، سنة (1405هـ).

45. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: مراقبة محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر آباد- الهند، بدون طبعة، سنة (1392هـ - 1972م).

46. الدرر المنثور في التفسير بالمأثور، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (1424هـ - 2003م).

47. الدعوات الكبير، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، بدون طبعة، سنة (1414هـ - 1993م).

48. ذخيرة الحفاظ، الإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ"ابن القيسراني"، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، بدون طبعة، سنة (1416هـ - 1996م).
49. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة الرشد/ الرياض، الطبعة: الخامسة، سنة (١٤٠٤هـ).
50. الذيل على طبقات الحنابلة، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1425هـ - 2005م).
51. الرد الوافر، محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1393هـ).
52. زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة بيروت - مكتبة المنار الإسلامية الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، سنة (1415هـ - 1994م).
53. الزهد، للإمام أبي عبد الله عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1425هـ - 2004م).
54. السلوك لمعرفة دول الملوك، للإمام أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، (1418هـ - 1997م).
55. سنن ابن ماجه، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية - بيروت، بدون طبعة.
56. سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة.
57. سنن الترمذي، الإمام محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة.
58. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر : دار المعرفة - بيروت، سنة (1386هـ - 1966م).

59. سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1407هـ).

60. السنن الكبرى للبيهقي، وفي ذيله الجوهر النقي، للعلامة علاء الدين بن عثمان المارديني الشهير بـ"ابن التركمان"، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة الأولى، سنة (1344هـ).

61. السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1421هـ - 2001م).

62. سؤالات ابن الجنيد أبو اسحق إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1988م).

63. سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للإمام الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، للإمام محمد بن الحسين السلمي، حققه وضبط نصه: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (1427هـ - 2006م).

64. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، بدون طبعة، سنة (1399هـ - 1979م).

65. سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، للإمام أبي عبد الله الحاكم محمد ابن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي _ بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1988م).

66. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة التاسعة، سنة (1413هـ - 1993م).

67. شرح علل الترمذي لابن رجب، للإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (1398هـ - 1978م).

68. الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1404هـ).
69. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1414هـ - 1993م).
70. الضعفاء الصغير، الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ - 1986م).
71. الضعفاء الصغير، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ - 1986م).
72. الضعفاء الكبير، الإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، حققه ووثقه: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1404هـ).
73. الضعفاء والمتروكين، الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ -1986م).
74. الضعفاء والمتروكين، الإمام أحمد بن على بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ - 1986م).
75. الضعفاء، الإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة (1405هـ - 1984م).
76. طبقات الحفاظ، للإمام جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ).
77. طبقات الشافعية الكبرى، للإمام العلامة تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة (1413هـ).
78. الطبقات الكبرى، الإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، بدون طبعة، سنة (1408هـ).
79. طبقات المفسرين، الداوودي، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة - مصر (١٣٩٢هـ).

80. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالهادي بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي – بيروت، بدون طبعة.
81. علل الحديث ومعرفة الرجال، للإمام علي بن عبد الله المديني، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوَعي – حلب، الطبعة الأولى، سنة (1406هـ).
82. علل الحديث، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، بأشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولى، سنة (1427هـ - 2006م).
83. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1403هـ).
84. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1405هـ - 1985م).
85. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1988م).
86. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام أبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1421هـ - 2001م).
87. الفتاوى الكبرى، الإمام شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1408هـ - 1987م).
88. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي - السعودية/ الدمام، الطبعة الثانية، سنة (1422هـ).
89. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للإمام محمد بن علي الشوكاني، حققه وخرج أحاديثه: عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج

أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، دار ابن كثير دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1419هـ - 1998م).

90. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1973م- 1974م).

91. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، وبهامشه شروح وتعليقات، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة (1301هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة (1398هـ - 1978م).

92. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن -جدة، الطبعة الأولى، سنة (1413هـ - 1992م).

93. الكامل في ضعفاء الرجال، الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر- بيروت، بدون طبعة، سنة (1409هـ - 1988م).

94. كتاب التاريخ الكبير، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.

95. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الإمام الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، سنة (1408هم).

96. الكشف والبيان، للإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1422هـ - 2002م).

97. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة.

98. اللباب في علوم الكتاب، الإمام أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1419هـ - 1998م).

99. لسان العرب، الإمام محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف - القاهرة، بدون طبعة.

100. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التيميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، بدون طبعة، سنة (1412هـ - 1992م).
101. مجلس إملاء لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد الدقاق في رؤية الله تبارك و- تعالى-، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني، تحقيق الشريف حاتم ابن عارف العوني، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1997م).
102. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، سنة (1426هـ - 2005م).
103. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي ابن سليمان اليافعي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، سنة (1413هـ - 1993م).
104. المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1411هـ - 1990م).
105. مسند أبي يعلى، للإمام أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، سنة (1404 هـ - 1984م).
106. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1420هـ - 1999م).
107. مسند الشافعي، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة، (1980م).
108. مصنف ابن أبي شيبة، الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، الطبعة الأولى، سنة (1427هـ - 2006م).
109. مصنف عبد الرزاق، للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، سنة (1403هـ).
110. المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، سنة (1404هـ – 1983م).

111. معرفة الصحابة، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة الأولى، سنة (1419هـ - 1998م).

112. المعرفة والتاريخ، الإمام أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت.

113. المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر، بدون طبعة.

114. المفاريد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة الأولى، سنة (1405هـ).

115. مقدمة ابن الصلاح ، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، سنة (1984م).

116. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض – السعودية، بدون طبعة، سنة (1410هـ - 1990م).

117. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، اختصره الحافظ أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الإدارة العامة للطبع والترجمة - الرياض، الطبعة الثانية، سنة (1409هـ).

118. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، الإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة (1411هـ - 1991م).

119. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ).

120. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، سنة (1406هـ).

121. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أحمد يوسف نجاتي، الناشر: القاهرة، سنة (١٩٥٦م).

122. الموضوعات، للإمام حسن بن محمد الصغاني، تحقيق: نجم بن عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية، سنة (1405هـ).

123. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة، سنة (1995م).

124. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الإمام أبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتباكي، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، سنة (1413هـ - 1992م).

125. نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، سنة (1424 هـ - 2004م).

126. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى: سنة (1420هـ - 2000م).